قوات الأمن تبسط سيطرتها على «دلجا» وتفض التجمعات المؤيدة لـ «المعزول»

مصر: عملية سيناء العسكرية مستمرة.. والببلاوي يتمسك بخارطة الطريق

الحكومة تؤكد التزامها بتنفيذ بنود «خارطة المستقبل» وفقاً للتوقيتات الزمنية المعلنة

■ إصابة 8 جنود ومدني بانفجار لغم أرضي في رفح

القاهرة - «وكالات»: أصيب 8جنود مصريين ومدني بانفجار لغم أرضي في سيارة تابعة لقطاع الأمن المركزي المصري في رفح بمحافظة شمال سيناء امسائناء سيرها على الطريق الدولي «العريش-رفح».

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن مصادر أمنية انه «تم استهداف السيارة بوضع لغم أرضي في طريقها» فيما أوقفت حركة المرور في الطريق حتى تم اخلاء الجرحى ونقلهم الى المستشفى.

وكان مسلحون مجهولون اطلقوا النار في وقت سابق من صباح الامس على كمين الريسة على نفس الطريق «العريش - رفح» ما اضطر أفراد الكمين الى الرد عليهم ومطاردتهم دون ورود انباء عن وقوع اصابات حتى الآن.

ونقلت وكالة الشرق الاوسط عن شهود عيان أن مسلحين استهدفوا الكمين من المناطق الجبلية المرتفعة المحيطة به وأن قوات من الشرطة والجيش تبادلت اطلاق النار معهم.

يذكر أن كمين الريسة تعرض في اكثر من مرة لاطلاق النار من مجهولين حيث يضم الكمين قوات مشتركة من الشرطة والقوات المسلحة وتمكنت قوات الشرطة والجيش المصرية امس من السيطرة على الاوضاع الميدانية في قرية «دلجا» في محافظة المنيا وازالة المتاريس وفض التجمعات المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي.

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط عن شهود عيان أنه في الخامسة صباحا تحركت القوات مدعومة بمدرعات وآليات عسكرية تجاه قرية دلجا لفض التجمعات المؤيدة للرئيس المعزول وبدأت العمليات بحصار القرية بعدد من المدرعات من جميع مداخلها.

ووفق الوكالة فان مروحيات قوات الجيش حلقت فوق القرية فيما انتشرت المدرعات في الشوارع بحثا عن مطلوبين للجهات الامنية في قضايا منها التحريض على القتل.

وأكد مصدر أمني استسلام أنصار الرئيس المعزول أمام قوات الجيش والشرطة والبدء في عملية مداهمة وتفتيش للمنازل وتم القاء القبض على 8 أفراد مطلوبين.

وأوضح أن عددا كبيرا من التشكيلات الأمنية أحكمت السيطرة على جميع مداخل القرية خشية فرار المطلوبين وتم فرض حظر التجول بالقرية ونشر الأكمنة الأمنية والمرورية بكل الطرق المحيطة بالمنطقة كما قامت قوات الأمن بالسيطرة على نقطة الشرطة المحترقة وسط ترحيب شديد من الأهالي.

وكان أنصار الرئيس المعزول سيطروا خلال الاسابيع الماضية على قرية دلجا البالغ عدد سكانها اكثر من 120 الف نسمة

من جانبه أكد رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي امس عدم وجود اعتقالات عشوائية او سياسية في البلاد معتبرا محاكمة مدنيين عسكريا «حالات فردية».

وقال الببلاوي في تصريح صحافي ان محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية هي حالات فردية تتعلق بالاعتداء على أفراد القوات المسلحة أو المنشآت العسكرية أو الوجود في مناطق عسكرية مغلقة.

واضاف ان الاشخاص الذين قبض عليهم خلال الفترة الاخيرة صدرت بحقهم اوامر من النيابة العامة بالضبط والاحضار لاتهامهم بجرائم جنائية مشيرا إلى أن «من يتم القبض عليه يمثل أمام قاضيه الطبيعي وتتم محاكمته وفقا للقوانين العادية وليس الاستثنائية».

واكد الببلاوي التزام حكومته بتنفيذ بنود خطة «خريطة الطريق» وفقا للتوقيتات الزمنية المعلنة للانتهاء من المرحلة الانتقالية الحالية بإجراء الانتخابات الرئاسية اضافة إلى العمل على عدم إقصاء أي طرف وافق على الخطة والتزم بنبذ العنف والإرهاب أو التحريض عليهما وان يكون غير ملاحق قضائيا.

ولفت رئيس الوزراء المصري إلى أن تمديد حالة الطوارئ جاء لدواع أمنية نتيجة لأعمال العنف «والإرهاب» التي شهدتها البلاد في الفترة الماضية والتي كان آخرها محاولة اغتيال وزير الداخلية اضافة إلى هجوم لمسلحين في رفح أدى إلى مقتل أكثر من 25 شخصا.

وشدد على أن حكومته تعمل باقصى جهدها لاستعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد حتى تقوم بإلغاء حالة الطوارئ في اقرب ممكن.

وقال الببلاوي انه تم خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير الموافقة على المقترح الخاص بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتوثيق وتجميع المعلومات في الأحداث التي وقعت منذ 30 يونيو 2013.

واضاف انه تم تكليف أمانة المجلس المصري لحقوق الإنسان بمهمة الأمانة العامة للجنة التي تعمل على جمع وتوثيق الحقائق والأحداث التي وقعت منذ 30 يونيو والنظر في الانتهاكات المرتبطة قبل ذلك التاريخ كسياق عام للأحداث.

وأوضح أن اللجنة التي يمكنها ان تستعين بالخبرات الدولية في مجال عملها ستصدر تقريرا نهائيا خلال ثلاثة أو أربعة أشهر على الأكثر.

■ مصدر أمني يؤكد استسلام أنصار مرسي واعتقال 8مطلوبين

آليات عسكرية تابعة للجيش في سيناء .. وفي الاطار حازم الببلاوي

■ رئيس الوزراء: لا وجود لاعتقالات عشوائية أو سياسية والمحاكمات العسكرية «حالات فردية»

«المقاومة الإسلامية» تنفي ضلوعها في أعمال العنف .. وتدعو إلى التعاون المشترك لضبط الحدود

غزة - «وكالات»: نفت حركة المقاومة الإسلامية حماس امس الاتهامات المصرية لها بالضلوع في أعمال العنف في سيناء. ودعت الحركة إلى التعاون المشترك لوضع آلية لضبط الحدود تشمل فتح معبر رفح.

وقال المتحدث باسم حماس إيهاب الغصين أنه لا توجد على الإطلاق علاقة للحركة بالنفق الذي ضبطه الأمن المصري ووجد فيه أسلحة وعبوات ناسفة.

وكان الجيش المصري قد أعلن السبت انه عثر على متفجرات في سيناء تحمل اسم كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس. ورد الغصين بأن الحركة لا تتدخل بالشأن المصري «لا قولا ولا فعلا». واتهم في مؤتمر صحفي في غزة حركة فتح بـ «تهريب القنابل من غزة لمصر وذلك بهدف استخدامها لاتهام حركة حماس». ورفض الغصين جميع التهم التي وجهتها جهات رسمية وغير رسمية مصرية ووصفها بالباطلة، مبينا أن الحكومة بغزة أكدت للمخابرات المصرية أن مصر دولة عربية شقيقة لا يمكن أن يأتيها خطر من قطاع غزة، داعيا لإيجاد آلية واضحة لضبط الحدود وفتح معبر رفح في الاتجاهين. واستغرب العضين «التحريض المتواصل والذي وصل الى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية بالتزامن مع هدم الأنفاق التي تمثل شريان الحياة في ظل سنوات الحصار، في وقت لم يجر السعي لإيجاد بدائل». وعبرت حكومة حماس عن اسفها «لاعتقال السلطات المصرية خمسة صيادين فلسطينيين وضربهم وزجهم بالسجون»، ودعت للإفراج عنهم. وجاءت تصريحات الغصين ردا على إعلان الجيش المصري أن قواته تمكنت من مصادرة أسلحة ثقيلة وذخائر تعود إلى مسلحين فلسطينيين في إطار العملية العسكرية الجارية في سيناء.

وقال المتحدث باسم الجيش العقيد أحمد محمد علي في مؤتمر صحفي إن «القوات تمكنت من ضبط عدد من قطع الأسلحة الثقيلة بلغ 36 قطعة، من بينها قذائف هاون وصواريخ مضادة للطائرات و«آر بي جيه» إلى جانب عدد كبير من الأسلحة الخفيفة والبنادق مختلفة الأنواع». وكشف أحمد علي أن بعض تلك القنابل التي جرى العثور عليها كان مدونا عليها كلمة «كتائب القسام». وأضاف علي أنه تم العثور أيضا خلال العمليات على نحو ٣٥٧ دانة مدفع وطلقات أسلحة عيار كبير آلي.

ويذكر أن المرحلة الحالية من العملية العسكرية في سيناء تعتبر امتدادا للحملة العسكرية الضخمة التي تشنها قوات الجيش المصري لاستهداف العناصر المسلحة في شمال سيناء، وذكرت مصادر عسكرية أنه تم نشر 22 الف جندي لتنفيذ هذه الحملة التي ستستغرق ستة أشهر على أقل تقدير.

فيما يقول الخبراء إن العملية هذه المرة تمثل تطورا جديدا من حيث حجمها مقارنة بالعمليات التي جرى شنها ضد مسلحي سيناء في السابق.

عبدربه: لم نحرز أي تقدم والتفاؤل الأمريكي مجرد نوايا وآمال

الأراضي المحتلة: مفاوضات السلام تراوح مكانها .. وعباس يغازل «حماس» بـ «انتخابات دون إقصاء»

■ الرئيس الفلسطيني: لن نقبل بدولة من دون القدس ولاوجود لإسرائيل بين حدودنا والأردن

الأراضي المحتلة - «وكالات»: اكد امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه امس ان محادثات السلام مع اسرائيل لم تحرز اي تقدم رغم اجراء الطرفين جولات تفاوضية عدة.

وعلق عبد ربه في حديث لاذاعة «صوت فلسطين» عما تردد من تفاؤل ابداه وزير الخارجية الامريكية جون كيري بشان احراز تقدم في المفاوضات بالقول «ان هذه التصريحات لا تدل على وجود تقدم».

ورأى ان «الامر يتعلق بنوايا الولايات المتحدة في ان يحصل انجازا ما الفترة المقبلة والتي حددت بتسعة اشهر لانهاء المفاوضات وقد بقى منها الان سبعة اشهر».

وشدد على ان كيري كان يعرب عن «نوايا» وليس عن «واقع» قائم على الارض مشيرا الى «انه وحتى الان فإن الاوضاع تؤكد ان العملية السلمية لا تسير قدما».

وابدى المسؤول الفلسطيني تشاؤمه من امكانية احراز تقدم فعلي في هذه المفاوضات.

وقال «حتى الان ليس هناك ما يبشر بان هناك أي تغيير في السياسية الاسرائيلية يمكن ان تجعلنا نتفاءل بنتائج هذه العملية».

ووصف السياسة الاسرائيلية بانها توسعية تستهدف الارض الفلسطينية عبر مواصلة البناء في كل المستوطنات بدون استثناء.

وعقد الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي اجتماعات عدة بدأت نهاية يوليو الماضي في واشنطن قبل ان تنتقل الى القدس في اطار مفاوضات تهدف الى وضع اتفاق سلام بين الطرفين في فترة لا تتجاوز التسعة اشهر.

وجرت جولات المفاوضات هذه وسط تكتم شديد امتنع فيه الطرفان عن الادلاء بأي تفصيلات تتعلق بما توصلا اليه من نتائج بشأن الملفات التي يجرى البحث فيها. واتهم عبد ربه اسرائيل «بوضع سياسة تضع الامن اولا والذي بناء عليه يمكن ان ترسم الحدود» مؤكدا «ان هذه النظرية استعمارية قديمة اعاد انتاجها حكام اسرائيل من جديد».

وأعرب عن اعتقاده بأن «لو ان مثل هذه النظرية طبقت اليوم على العالم لترسم الحدود بين دولة ودولة وشعب واخر وفق ما يسمى مقتضيات الامن لعاش العالم حروبا متصلة لا تتوقف».

واكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطاب له القاه بمدينة اريحا امس الاول رفضه لمطلب اسرائيل السيطرة على منطقة الحدود بين الضفة الغربية والاردن.

وقال «ان الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية هي بين الاردن وفلسطين ولا وجود لدولة اسرائيل فيها .. ويمكن ان توجد قوات دولية لمراقبة تنفيذ الالتزامات بين الجانبين».

وشدد على أن الحدود الشرقية لدولة فلسطين الممتدة من البحر الميت مرورا بالأغوار والمرتفعات الوسطى إلى حدود بيسان هي حدود فلسطينية أردنية، ولا وجود لإسرائيل بين القطرين العربيين.

واكد «ان كان هناك نوايا سلمية خلال الفترة المحددة لعملية التفاوض فنحن جاهزون للسلام على اساس حقوق شعبنا الفلسطيني ودولة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وبدون القدس لن نقبل بدولة».

وعلى صعيد المصالحة الوطنية دعا عباس حركة المقاومة الإسلامية «حماس» للقبول بإجراء الانتخابات من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية، وأكد أن حماس جزء من الشعب الفلسطيني وأن خيار إقصائها غير وارد، مشيرا إلى أن أمن حدود الدولة الفلسطينية مسؤولية الأمن الفلسطيني.

وخلال كلمة له في حفل تخريج الفوج الأول من جامعة الاستقلال بأريحا، قال عباس إنه في الوقت الذي تكون فيه حماس مستعدة لإجراء الانتخابات العامة ستكون السلطة الفلسطينية جاهزة لذلك بهدف إبقاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لحمة واحدة، مشدّدا على أنه لا دولة من دون القدس الشرقية.

واضاف «أخوتنا في غزة وتحديدا حماس، أيا كانت خلافاتنا معهم، فهم جزء من الشعب الفلسطيني، ولن نسعى ولا نستطيع أن نقصيهم ونبعدهم عن شعبنا فهم جزء منه». وفي كلمته أكد عباس على أن أمن حدود الدولة الفلسطينية هو مسؤولية الأمن الفلسطيني بالدرجة الأولى ويمكن فقط لقوات دولية متفق عليها أن تراقب تطبيق ما يتم الاتفاق عليه مع إسرائيل في الوضع النهائي.

وعن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، اعتبره عباس أنه بجميع أشكاله عمل غير شرعي، مطالبا الاتحاد الأوروبي بتطبيق الإجراءات الاقتصادية بحظر استيراد السلع من المستوطنات في الموعد المحدد بمطلع العام القادم.

وبالنسبة للمفاوضات الجارية حاليا برعاية أميركية، أكد الرئيس الفلسطيني على جدية القيادة الفلسطينية في السعي للتوصّل إلى حل عادل ودائم ينهي الصراع مع الإسرائيليين، مشيرا للتعاون لتحقيق ذلك مع الإدارة الأميركية وأطراف الرباعية والدول العربية من أجل إنجاح عملية السلام.

محمود عباس

■ «السلطة» تطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيق إجراءاته الاقتصادية ضد حكومة الاحتلال

الجزائر تمد يد التعاون ضد الإرهاب

الجزائر - «كونا»: أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة امس أن بلاده «شريك فعال في الحرب التي تخوضها دول العالم ضد الإرهاب وتهريب المخدرات».

وقال لعمامرة في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الكندي جون بيرد الذي يزور الجزائر حاليا ان بلاده «التي تتمتع بالاستقرار ينظر اليها شركاؤها على أنها عنصر فعال في دعم العمل الدولي الرامي للقضاء على ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل». وأكد أن «الجزائر تكاد تكون الدولة الوحيدة المستقرة في منطقة الساحل المهددة بمخاطر الإرهاب في الوقت الذي أصبح فيه عدد من الدول الصديقة والشقيقة مهددة بهذه الظاهرة الإجرامية العابرة للحدود». وأضاف ان «النظرة الإستراتيجية لشركائنا تكمن في أن الجزائر تتمتع بالاستقرار وهي عنصر فعال في تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة للقضاء على الإرهاب ودعم العمل الدولي الرامي للتغلب على ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وفي مناطق أخرى».

ومن جانبه اعرب وزير الخارجية الكندي عن استعداد بلاده «للتفاوض القضائي مع الجزائر بخصوص جميع القضايا التي آل مصيرها للعدالة» في اشارة الى تورط مسؤولين في شركة «أس.أن.سي لافالان» الكندية في قضايا فساد تتعلق بقضية فساد في شركة سوناطراك النفطية الجزائرية.

الخرطوم تبدأ محاكمة 8 متهمين في أحداث دارفور

الخرطوم - «وكالات»: انعقدت صباح الامس بالخرطوم الجلسة الاجرائية الأولى بالمحكمة العليا لمحاكمة ثمانية من المتهمين في أحداث دارفور . وقال مولانا ياسر أحمد محمد المدعي العام لجرائم دارفور في تصريح لوكالة السودان للأنباء انه تم مخاطبة وزارة العدل لتعيين مستشارين من ادارة العون القانوني للدفاع عن المتهمين مشيرا الى أن جلسات المحكمة التي حدد لانعقادها يومي الخميس والاثنين من كل اسبوع ستستمع في جلستها يوم الخميس التاسع عشر من سبتمبر الجارى لخطبة الاتهام الافتتاحية من المدعي العام لجرائم دارفور وسماع المتحرى في القضية المستشار محمود عبد الباقي محمود وكيل نيابة زالنجي واضاف انه تم اعلان كافة الشهود الذين سيستعين بهم الاتهام في اثبات أدلته . ووتعود وقائع الدعوى للعام 2011م حيث قامت مجموعة مسلحة بعمليات نهب وارهاب بسوق دائلوج بوسط دارفور والاعتداء على افراد من القوات المسلحة في منطقة رقبة الجمل بغرب دارفور وستتم محاكمة ثمانية متهمين أمام المحكمة الخاصة .